

Distr.: General  
7 October 2013  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اتخذ مجلس الأمن قراراً تاريخياً، هو القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي يدعو إلى التعجيل بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وقد سبق هذا القرار قراراً اتخذته، في وقت مبكر من ذلك اليوم، المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC-M-33 DEC.1)، الذي حدد مواعيد نهائية صارمة للقضاء على مواد الأسلحة الكيميائية السورية ومعداتها.

وقد طلب مجلس الأمن في الفقرة ٨ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أن أقدم إليه، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. ومنذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ظللتُ على اتصال وثيق مع المدير العام أوزو مجو، وظل موظفو منظميتنا يعملون على نحو مكثف، وبروح من التعاون من أجل وضع التوصيات المطلوبة، وللتخطيط لتنفيذ قرار مجلس الأمن وتنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC-M-33 DEC.1).

واستناداً إلى تلك المشاورات، وبدعم من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أود أن أعرض اقتراحاً بإنشاء بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تنفيذ الأدوار والمسؤوليات المتوقعة بكل منا، عملاً بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

إن المجلس يدرك تمام الإدراك مدى المعاناة التي يزرع تحتها الشعب السوري من جراء النزاع العنيف الذي يدمر البلد منذ أكثر من عامين ونصف العام. فهناك ما يزيد عن مائة ألف شخص من القتلى؛ وعدد أكبر من ذلك من الجرحى والمحتجزين؛ وثلاث السكان مشردون أو بحاجة إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم أكثر من مليوني نسمة يعيشون لاجئين في



الرجاء إعادة استعمال الورق

081013 071013 13-50206 (A)



البلدان المجاورة. ولا يزال النزاع مستمرا مع ما يترتب على ذلك يوميا من عنف وقتلى في صفوف المدنيين، ومعاناة لا توصف من قبل ملايين، في حين يتوق السكان إلى السلام.

وبالإضافة إلى هذه المذبحة، فقد أصيب العالم بصدمة وهو يرى صورا لمدنيين سوريين، منهم عدد كبير من الأطفال، يبدو أنهم كانوا ضحايا هجوم شنيع بالأسلحة الكيميائية. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أبلغت عن نتائج التحقيق الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بشأن الحادث الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ في منطقة الغوطة بدمشق. وقد خلص التحقيق إلى أن الأسلحة الكيميائية استخدمت على نطاق واسع نسبيا، في سياق النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وكما تعلمون، فقد أعربت باستمرار عن إدانتي استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف. وقد عادت البعثة التي أنشأتها عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم (١٩٨٧)، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، إلى سوريا في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لالانتهااء من التحقيق في الادعاءات العالقة الموثوقة، لتقوم بإعداد تقريرها النهائي.

إن وفاة أي مدني بفعل التزاعات المسلحة أمر مأساوي. أما حالات الوفاة التي نجمت عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في منطقة الغوطة، في ٢١ آب/أغسطس، فقد كانت أمرا مثيرا للقلق الشديد لأنها نجمت عن أسلحة سعى العالم إلى حظرها لأول مرة منذ ٨٨ عاما مضت. وقد أظهر ذلك الهجوم، وحالات الوفاة البشعة، أنه لا يزال لدينا المزيد من العمل الذي يتعين القيام به من أجل تخلص العالم من هذه الأسلحة الرهيبة، وسلط الضوء على استمرار أهمية الدور الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وقد جاء هذا الهجوم أيضا بمثابة قوة دافعة للجهود الدبلوماسية التي ترمي إلى إيجاد طريقة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. وأفضت تلك الجهود إلى وضع إطار القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي تم الاتفاق عليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف. وفي نفس اليوم، أودعت الجمهورية العربية السورية لدى صكوك انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، وأعلنت أنها سوف تمتثل لأحكامها وتحترمها بدقة وصدق، حيث ستقوم بتطبيق الاتفاقية بصفة مؤقتة إلى حين دخولها حيز النفاذ بالنسبة للجمهورية العربية السورية. وإني أعرب هنا عن ترحيبي بالقرار الهام الذي اتخذته الحكومة السورية.

وأذن المجلس، في الفقرة ٨ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بنشر فريق متقدم مؤلف من موظفي الأمم المتحدة، ليتولى تقديم المساعدة في وقت مبكر لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أي بعد أربعة أيام من اتخاذ القرار، وصل فريق متقدم مشترك، مؤلف من ١٩ موظفا من موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية و ١٦ موظفا من موظفي الأمم المتحدة، إلى دمشق لبدء أنشطتهم عملا بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن. ويتألف فريق الأمم المتحدة أساسا من موظفين للوجستيات وشؤون الأمن، فضلا عن طبيب ومترجمين شفويين. وقد تيسر النشر السريع للفريق المتقدم المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بفضل التعاون الوثيق بين المنظمتين، فضلا عن التعاون الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية السورية.

وتتسم البيئة التي سيعمل فيها الفريق المتقدم المشترك بالخطورة وعدم الاستقرار، لا سيما في المناطق الحضرية مثل دمشق وحمص وحلب، ف ضربات المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون، والغارات الجوية، ووابل القصف العشوائي في المناطق المدنية، أمر شائع هناك، وخطوط المعارك تتغير بسرعة. وقد سقطت قذيفتا هاون في منطقة قريبة جدا من الفندق الذي سينشئ الفريق المتقدم في بادئ الأمر قاعدة عملياته فيه في دمشق، وذلك قبل ساعات فقط من وصول الفريق، في حين انفجرت أجهزة متفجرة محلية الصنع محمولة على مركبات بالقرب من هناك.

ومنذ نشر الفريق المتقدم المشترك بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في دمشق، قدمت حكومة الجمهورية العربية السورية معلومات إضافية تتصل بجملة أمور منها نوع أسلحة سوريا الكيميائية وموقعها، ومرافق تخزينها وإنتاجها وخلطها وتعبئتها. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تلقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات إضافية كانت قد طلبتها في أعقاب الكشف عن المعلومات المقدمة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وعملت مع خبراء حكوميين لزيادة توضيح تلك المعلومات بحلول ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وعمل موظفو الأمم المتحدة في إطار الفريق المتقدم، من أجل إنشاء قدرة تشغيلية أولية وإجراء تقييمات لوجستية وأمنية في إطار التحضير للزيارات الميدانية.

وقد جرت أمس أول زيارة تحقق. وبدأت الجمهورية العربية السورية تدمير أسلحتها الكيميائية تحت إشراف خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبدعم من الأمم المتحدة. واستخدم الأفراد السوريون مشاعل قطع وجلاحات زوايا لتدمير مجموعة من المواد أو تعطيلها، بما فيها الرؤوس الحربية للقذائف والقنابل الجوية ومعدات الخلط والتعبئة. وإنني

أرحب بهذه الخطوة التاريخية، وأحث جميع الأطراف على القيام بدورها لكفالة استمرار هذا التقدم المشجع، بل وتعجيله بالفعل.

وللقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في الوقت المناسب، وعلى النحو الأسلم والأكثر أمنا قدر الإمكان، عملاً بأحكام قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (EC-M-33/DEC.1)، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أقترح إنشاء بعثة مشتركة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتتولى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

وفي إطار البعثة المشتركة، ستعمل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجالات اختصاص كل منهما، مع مراعاة الأدوار اللازمة والتكاملية التي ستضطلع بها كل واحدة من المنظمتين لدعم البعثة وتشغيلها. وسوف تقدم الأمم المتحدة الدعم لعمليات التنسيق والاتصال بوجه عام مع حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة، وللترتيبات الأمنية، والنقل والإمداد، وعمليات تقييم المعلومات، والاتصالات والتوعية، والإدارة. وسوف تعمل الأمم المتحدة أيضاً في مجالات مسؤولياتها، مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، وكذلك مجلس الأمن وسائر الجهات المعنية، من أجل تعزيز تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

ونظراً للطبيعة المتخصصة للبعثة المشتركة والجدول الزمني الصارمة التي حددت للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، يكون من الضروري أيضاً أن تقوم الأمم المتحدة بدور في تيسير تقديم الدول الأعضاء دعماً ومساعدة قوين في هذا الصدد. وفي حين ستعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمثابة الوكالة الفنية الرائدة، فإن الأمم المتحدة على استعداد لأن تضطلع بدور تنسيقي استراتيجي، وأن تعمل بمثابة جهة تمكينية للبعثة.

ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ستعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع حكومة الجمهورية العربية السورية لأغراض التحقق من الأسلحة الكيميائية والمرافق المتصلة بتخزين الأسلحة الكيميائية وإنتاجها، بما في ذلك خلطها وتعبئتها، وبالبحوث المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وتطويرها. وستجري منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً عمليات تفتيش، عملاً بقرار مجلسها التنفيذي، وأنشطة أخرى تتصل بالتحقق من تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية.

وسيرأس البعثة المشتركة منسق خاص مدني، أتولى تعيينه، بالتشاور الوثيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، برتبة وكيل أمين عام. وسوف يقدم المنسق الخاص تقاريره إلى وإلى المدير العام، وسوف يتولى شؤون التنسيق العام للبعثة المشتركة، وشؤون الاتصال والتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية وجماعات المعارضة، والمجتمع الدولي في المسائل المتصلة بولاية البعثة المشتركة.

ونظراً إلى بيئة العمليات، ستنشئ البعثة المشتركة "وجوداً خفيفاً" في الجمهورية العربية السورية، ولن تنشر فيها سوى الأفراد الذين يكون وجودهم ضرورياً في البلد لأداء المهام الموكلة إليهم. وستكون عمليات النشر التي ستقوم بها الأمم المتحدة في سوريا لفائدة البعثة المشتركة أساساً في مجال اللوجستيات، والأمن والاتصال، مع أعداد محدودة من الأفراد لتقديم الدعم إلى المنسق الخاص والدعم الطبي والاتصالات، والدعم الإداري، وربما مجالات أخرى حسب الاقتضاء. وعلى هذا النحو، سيكون مكتب دمشق قاعدة العمليات للبعثة المشتركة.

وستنشئ البعثة المشتركة منطقة تجمع وقاعدة دعم في قبرص. وإني أتوجه بالشكر إلى الحكومة القبرصية على استعدادها لاستضافة هذا المرفق التابع للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، رهناً بقرار المجلس بشأن إنشاء البعثة. وبوسع الأفرقة التي ستسافر إلى الجمهورية العربية السورية لإجراء زيارات تفتيش والاضطلاع بأنشطة أخرى أن تتجمع أولاً في قاعدة الدعم من أجل التخطيط لمهامها. وستكون القاعدة أيضاً مركزاً لتدريب أفراد البعثة الذين قد يحتاجون، حسب ما يضطلعون به من أدوار، للتدريب التقني والتدريب الأمني الخاص على حد سواء. أما أفراد البعثة الذين سيعملون في بيئة الأسلحة الكيميائية، فستوفر لهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التدريب في مجال السلامة من المواد الكيميائية. وستتخذ القاعدة أيضاً موقعاً لتخزين المعدات اللوجستية والمعدات المتعلقة بالعمليات للبعثة المشتركة، وكذلك مكتباً خلفياً يوفر الموارد البشرية والتمويل والخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى.

وستستفيد البعثة المشتركة من نشر الأفرقة المتقدمة بحيث يزداد قوام موظفيها ليلغ زهاء ١٠٠ موظف من موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على حد سواء. إلا أن عدد أفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ضمن البعثة المشتركة في سوريا، أو الأفراد الذين يقدمون لها الدعم المباشر، سيظل يتغير باستمرار، حسب احتياجات العمليات، وذلك نظراً إلى الطبيعة المتوقعة للمسؤوليات التي تقع على عاتق البعثة المشتركة. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى أن قرار المجلس التنفيذي

(EC-M-33.DEC.1) يتوقع القضاء التام على مواد الأسلحة الكيميائية السورية ومعداتها بحلول النصف الأول من عام ٢٠١٤، سيتعين أن تكون عمليات النشر المقررة لأفراد البعثة المشتركة لأقل من عام واحد. ونظراً إلى الطابع الفريد للمسؤوليات الملقاة على عاتق البعثة وبيئة عملها والجدول الزمني المرتبطة بعملها، فإنني أعتزم استخدام السلطات المفوضة إليّ إلى أقصى حد ممكن، بما في ذلك في مجال الموارد البشرية، من أجل إنجاز ولاية البعثة في الوقت المناسب وبما يعزز سلامة وأمن أفرادها إلى أقصى حد.

وستتولى كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تمويل أفرادها ومسؤولياتها ومهامها مع الحفاظ على التعاون المستمر بين المنظمتين. وستظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولة عن جميع التكاليف المباشرة لأفرادها وخدماتها التقنية ومعداتها التي تدعم جهودها في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك تنقلاتهم من منطقة البعثة وإليها. وستقدم الأمم المتحدة، إلى جانب دعم الأنشطة الخاصة بها في إطار الولاية الجديدة، الدعم اللوجستي والاتصالات والخدمات الإدارية وتنسيق الترتيبات الأمنية والأشكال الأخرى من الدعم التشغيلي لأفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين يتم نشرهم في إطار البعثة المشتركة، بما في ذلك التنقل داخل منطقة البعثة. وسيجري تمويل مساهمة الأمم المتحدة في البعثة المشتركة أساساً من الميزانية العادية. إلا أنني أعتزم إنشاء صندوق استثماري لتمويل الأنشطة المكتملة للجهود التي كلفت بها البعثة المشتركة بالنظر إلى استمرار نشوء احتياجات جديدة. ولقد تشاورت مع المدير العام أوزومو الذي ينوي إنشاء صندوق استثماري مستقل تكميلي للمساعدة في تمويل أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسنواصل تنسيقنا الوثيق لكفالة عدم حدوث تداخل بين الأنشطة المقرر تمويلها من الصندوقين الاستثماريين.

وفي إطار القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فإن المسألتين اللتين تكتسبان عندي أولوية قصوى هما القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وسلامة وأمن أفراد البعثة المشتركة الذين تطوعوا لأداء هذه المهمة ذات الأهمية الحيوية لكن المحفوفة بالمخاطر. ولذلك، فإنني أعتزم اتخاذ جميع تدابير الوقاية المناسبة، بما في ذلك مناطق الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين، والقيام بالاستثمارات اللازمة في التدريب والمعدات، وذلك لتوفير أعلى مستوى ممكن من السلامة والأمن لأفراد البعثة المشتركة. وفي هذا السياق، أشير إلى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد أبرمتا مذكرة تفاهم بشأن التنسيق في مجال الأمن في آب/أغسطس ٢٠١١؛ وعلى هذا النحو، سيعمل أفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. وسنقوم أنا والمدير التنفيذي، بعد أن اتفقنا على شروط تعاوننا في تنفيذ قرار المجلس التنفيذي وقرار مجلس الأمن، بإبرام ترتيب تكميلي عملاً

باتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المبرم عام ٢٠٠١. وإننا نعتزم أيضاً إبرام اتفاق ثلاثي لمركز البعثة مع حكومة الجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن.

وستسعى البعثة المشتركة إلى تحقيق أهدافها على مراحل ثلاث. ففي المرحلة الأولى، ستنشئ البعثة المشتركة وجوداً أولياً في دمشق وتضع قدرة أولية على القيام بالعمليات. وخلال هذه المرحلة، ستضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأنشطة تحقق أولية لا سيما من خلال إجراء حوار مع حكومة الجمهورية العربية السورية لتوضيح التصريحات السورية الأولية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستقوم البعثة المشتركة أيضاً بالتخطيط لإجراء زيارات موقعية وأنشطة تحقق، وللمراحل التالية. ولقد بدأ الفريق المتقدم المشترك بالفعل الاضطلاع ببعض هذه الأنشطة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي (EC-M-33.DEC.1) وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وسيبدأ فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدعم من فريق الأمم المتحدة، عملية التفتيش الأولية لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في إطار هذه المرحلة. ولقد أنشأت فريقاً مشتركاً بين الإدارات في مقر الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الفريق المتقدم، وخصصت مبلغاً قدره ٢,٠ مليون دولار من الاعتماد المتوافر لي للنفقات غير المنظورة والاستثنائية لتمويل الأنشطة الأولية للأمم المتحدة عملاً بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وحتى الآن، أبدت حكومة سوريا تعاوناً تاماً في دعم عمل الفريق المتقدم.

وخلال المرحلة الثانية التي تستمر حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يجب أن تستكمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عمليات التفتيش الأولية لجميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية وتخزينها، وأن تشرف على قيام جمهورية العربية السورية بتدمير جميع معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية ومعدات خلطها/تعبئتها. ولتحقيق تلك الغاية، ستواصل البعثة المشتركة تطوير قدراتها على القيام بعمليات، ويشمل ذلك تدشين قاعدة للدعم وتطويرها في قبرص. وستعزز قدراتها في مجال الاستجابة الطبية، وتعزز وضعها الأمني، بما في ذلك عن طريق نشر مركبات مصفحة، وإعداد برنامجها للتدريب المتخصص. وسيقود المدير العام مشاورات مع الدول الأطراف، ولا سيما في المجالات ذات الصلة بتدمير الأسلحة في المرحلة الثالثة. وسأجري أيضاً مشاورات مع الدول الأعضاء، لا سيما في المجالات ذات الصلة بالأبعاد التشغيلية والأمنية لأنشطة التحقق في تلك المرحلة، وما قد يترتب على عمل البعثة المشتركة من آثار محتملة على الصحة العامة والبيئة. وسننسق أنا والمدير التنفيذي جهودنا بمساعدة المنسق الخاص.

والإطار الزمني للأنشطة المقرر الاضطلاع بها في المرحلة الثانية، لا سيما الأنشطة ذات الصلة بتدمير معدات إنتاج الأسلحة الكيميائية ومعدات خلطها/تعبئتها قصير جداً، لا سيما نظراً إلى الطابع المعقد للعمل والتزاع المسلح الدائر. وخلال هذه المرحلة، ستعتمد البعثة المشتركة على حكومة سوريا للوفاء بالتزامها ضمان سلامة وأمن البعثة المشتركة وأفرادها.

وستكون المرحلة الثالثة أصعب المراحل وأشدّها تحدياً. وفي الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أي في غضون ثمانية أشهر، من المتوقع أن تقدم البعثة المشتركة الدعم لتدمير برنامج معقد للأسلحة الكيميائية يشمل مواقع متعددة تنتشر في أنحاء بلد غارق في نزاع مسلح وترصد هذا التدمير وتحقق منه، ويتضمن هذا البرنامج زهاء ١٠٠٠ طن متري من الأسلحة والعوامل والسلائف الكيميائية البالغة الخطورة لدى مناولتها ونقلها وتدميرها. ويستدعي ذلك تنقل أفراد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأفراد المدنيين التابعين للأمم المتحدة عبر خطوط مواجهة مستعرة وفي بعض الحالات عبر مناطق تسيطر عليها جماعات مسلحة مناوئة لأهداف البعثة المشتركة. وستكون هناك مسائل تقنية معقدة ذات صلة بالتدمير. وستكون هناك تحديات تشغيلية ولوجستية حسيمة ذات صلة بنقل المعدات المتخصصة والأفراد الذين يتولون تشغيلها، وربما كذلك بنقل أسلحة ومواد بالغة الخطورة. وستطرح تحديات أمنية بالغة التعقيد ذات صلة بكفالة بيئة عمليات مأمونة في مواقع التدمير طوال المدة الزمنية التي تحتاجها البعثة المشتركة للاضطلاع بأنشطتها. وستكون الخطوط الزمنية المرتبطة بمرحلة التدمير هذه طموحة في ظل أكثر الظروف سلمية وأماناً. وفي ظل الظروف القائمة حالياً، لن تعزز الضغوط المرتبطة بالخطوط الزمنية لتدمير الأسلحة المخاطر التشغيلية والأمنية فحسب إنما كذلك المخاطر المحتملة في مجال الصحة العامة والبيئة. وخلال المرحلة الثالثة، ستسعى البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى الاضطلاع بعملية لم يسبق لها مثيل.

ونظراً إلى الطابع المعقد للمرحلة الثالثة، لا مناص من إجراء المزيد من التحليلات والمشاورات، بمشاركة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والدول الأعضاء التي يكون في مقدورها المساهمة في الأنشطة ذات الصلة، من أجل وضع مفهوم فعال للعمليات وإجراء التخطيط الضروري. وكما هو الشأن بالنسبة إلى المرحلة الثانية، تقع على كاهل حكومة الجمهورية العربية السورية مسؤولية القيام بجميع عمليات تدمير مرافق الأسلحة الكيميائية ومخزونها والمعدات المتصلة بها. فلا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا الأمم المتحدة تتوليان أنشطة التدمير الفعلية. وبالنظر إلى أوجه التعقيد التي تكتنف عملية التدمير في المرحلة الثالثة، يحتمل جداً أن تكون هناك حاجة إلى مساعدة دول أعضاء أخرى في ميادين إسداء المشورة التقنية والعملية، والدعم والمعدات، وتوفير الأمن وربما في غير ذلك من



الميادين من أجل إنجاز أنشطة تدمير الأسلحة و/أو القضاء عليها في المواعيد المقررة. وسوف نجري أنا والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشاورات فيما بيننا ومع الدول الأعضاء، بما فيها الجمهورية العربية السورية، ضمن مجالات المسؤولية التي نتقلدها، بشأن التخطيط لهذه المرحلة وتنفيذها. وسأوا في المجلس بتقرير وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، يشمل نتائج تلك المشاورات.

وإنني واع تمام الوعي بخطورة الآثار المحتملة لتدمير الأسلحة الكيميائية وما يتصل بها من معدات على الصحة العامة والبيئة. وقد تشاورت مع المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، وفقا للفقرة ٨ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأكدت لي استعدادها لإسداء المشورة والتوجيه في مسائل الصحة العامة التي قد تنشأ عن أنشطة التدمير المقررة. وسوف تُجرى مشاورات إضافية مع منظمة الصحة العالمية، ولا سيما في إطار التخطيط للمرحلة الثالثة. وسوف أتناول أيضا مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمدير العام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والدول الأعضاء التي لديها خبرة في هذا الشأن حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالآثار البيئية التي يحتمل أن تترتب عن أنشطة التدمير سعيًا إلى كفالة عدم تسبب أنشطة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية في تعريض الشعب السوري والبيئة للخطر.

وسوف تبذل الأمم المتحدة أقصى ما في وسعها للإسهام في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بنجاح، والقيام بأي مسؤوليات أخرى قد يسندها المجلس إليها فيما يتصل بالقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. على أن قدرات المنظمة محدودة، ويتوقف نجاح هذه الجهود على العديد من العوامل التي تتجاوز مجرد العمل المتفاني لموظفي الأمم المتحدة وزملائهم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويتوقف النجاح، أولا وقبل كل شيء، على استمرار التزام السلطات السورية بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وقرارات المجلس التنفيذي للمنظمة وقرارات مجلس الأمن. إذ لن تبلغ البعثة أهدافها دون التزام حقيقي مستمر من لدن السلطات السورية. ويجب أن يتجلى ذلك الالتزام في تعاون السلطات المدنية والعسكرية السورية تعاونًا تامًا مع البعثة المشتركة، يشمل ذلك في أمور طبيعة التعاون المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ولا سيما الحكم المتعلق بإفساح السبل للوصول فورا ودون قيد إلى المواقع والأفراد.

ونجاح البعثة المشتركة مرهون أيضا بتواصل دعم مجلس الأمن والمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجهات المعنية الرئيسية. ويتسم دور الدول الأعضاء بأهمية حاسمة. ومن ثم أدعو الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم التام للبعثة المشتركة فيما تقوم به من أعمال، ومن ذلك توفير المساعدة المالية والمادية والفنية والعملياتية. وأناشد أيضا الدول الأعضاء التي

لديها نفوذ على الأطراف في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية أن تستخدم نفوذها فيهيئة الظروف اللازمة لنجاح البعثة، وبالأخص حث الأطراف على كفالة سلامة البعثة المشتركة وأمنها وطابعها الدولي البحت، وكذلك أفرادها.

ويتوقف النجاح أيضا على الشراكة الوثيقة فيما بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في إطار أول بعثة تشترك فيها منظمتان في تاريخهما. واستنادا إلى مشاوراتي مع المدير العام أوزونجو حتى الآن، والطريقة التي أجري بها فريقانا عمليتهما الأولى، فإنني واثق من أن نوع الشراكة المطلوب لنجاح المهمة قائم بالفعل. وأنتهز هذه الفرصة للإشادة بالمدير العام أوزونجو على قيادته، وبالمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الحزم الذي تحلى به أثناء هذه الفترة البالغة الأهمية في تاريخ هذه المنظمة.

ولعل التصورات السائدة لدى الجمهور في الجمهورية العربية السورية عامل آخر في تحقيق النجاح. فلا بد أن تكون البعثة المشتركة مزودة بالعدة الملائمة للتواصل الفعال من أجل تزويد الجمهور السوري بالمعلومات وتدريب التوقعات وتعزيز فهم أهداف البعثة وأنشطتها وحدودها محليا وإقليميا ودوليا.

لقد عانى الشعب السوري معاناة شديدة وتعرض لعنف لم تفتر أعماله على امتداد الأزمة. وينبغي أن تفهم الجهات المهتمة بالأمر كافة أن ولاية البعثة المشتركة هي فرصة متميزة وفريدة للعمل سويا - منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء المهتمة بالأمر - من أجل كفالة القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية في أقرب وقت ممكن. وهذا الأمر سيدعم تحقيق السلام والأمن للسكان السوريين وهما هدفان يعزز بعضهما بعضا.

وفي الوقت ذاته، أدرك تمام الإدراك أن تدمير برنامج الجمهورية العربية السورية الخاص بالأسلحة الكيميائية ليس كفيلا وحده بوضع حد للمعاناة الرهيبة التي يتعرض لها الشعب السوري. والسبيل الأوضح إلى إعادة السلام إلى هذا البلد وأهله هو إجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية. ولقد أكدت مرارا وتكرارا أن معالجة مشاكل سوريا لن تتحقق بالحل العسكري. ومن ثم فإن الإصرار على الحل العسكري سيقود البلد بتاريخه العريق ونسيجه الاجتماعي المعقد إلى مزيد من الدمار. وأرحب في هذا الصدد بتأييد مجلس الأمن في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣) لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الذي يتيح إطارا للحل السياسي، وللبيان الرئاسي المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بشأن الأوضاع الإنسانية في سوريا (S/PRST/2013/15).

وبالموازاة مع العملية السياسية، لا تكل الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من العمل المتفاني من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للشعب

السوري، داخل سوريا وفي البلدان المجاورة على السواء. وسيكون عمل البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة مستقلا استقلالاً تاماً عن العمل الإنساني والسياسي الجاري دأباً.

وإنه ليحزنني بصفتي أميناً عاماً أن تستمر معاناة الشعب السوري. ولقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها هذه المسؤولية الإضافية طواعية من أجل الشعب السوري، رغم المخاطر الشديدة التي تحدد بها ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرادهما، ورغم الإدراك بأن البعثة المشتركة لن توقف إراقة الدماء أو تضع حداً للمعاناة. وإننا في سعينا إلى تخليص سوريا من هذه الأسلحة المرعبة والقضاء على خطرهما الرهيب الماثل أبداً، نعمل من أجل الشعب السوري ومن أجل جيرانه من شعوب المنطقة. لقد سعى العالم إلى حظر الأسلحة الكيميائية أول مرة في العام ١٩٢٥. وأمامه اليوم فرصة لاتخاذ خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

وأرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة عاجلاً.